مجلة وادى النيل للدراسات والبحوث ـ العدد السابع ـ يوليو 2015م

ظاهرة التنوين في الدرس النحوي

د. أمحمد فرج علي فرحات(*)

المقدمة

الحمد لله الغني عن حمدنا، سبحانه لا نحصي عليه ثناءً، هو كما أثنى على نفسه، والصلاة والسلام الأكملان التّامان على رسول الرحمن سيدنا محمد . صلى الله عليه وسلم . بعثه رحمةً للعالمين بلسان عربي مبين، ونحن على ذلك من الشاهدين.

وبعد:

فتُعدُّ اللغةُ العربيةُ لغةً ثريةً بالمفردات التي تتضمنها الجمل، وتننتظم هذه المفردات في سياقات متعددة مختلفة، والعلامة الإعرابية التي تكون على أواخر المفردات أوالكلمات تدل على مواقعها من التراكيب اللغوية من أجل الإبانة عن المعنى الوظيفي لكل كلمة، وبذا فإن ((ظاهرة الإعراب هي أبرز ظاهرة، أو من أبرز الظواهر في العربية، وقد ورثت العربية ظاهرة الإعراب من اللغة السامية الأم، وقد كانت اللغات السامية القديمة كلها معربة))[1]، وتحدث سيبويه عن هذه الحركات تحت باب أسماه [هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية][2]، وكذا فعل من جاء بعده من العلماء، والحديث عن هذه الحركات يقودنا إلى الحديث عن التنوين، ولعل أول نص وصلنا تحدث عن علامة للتنوين صراحةً يُعزى لأبي الأسود الدؤلي، قال القفطي عنه: (فلْيُبْغِنِي [أبغني الشيء: أي: أعنّي على طلبه] كاتباً لَقِنَاً يفعل ما أقول، فأُتي بكاتبٍ من عبد القيس، فلم يرضه فأُتي بكاتبٍ آخرَ،

(*) عضو هيئة تدريس بجامعة عمر المختار.

قال المبرد: أحسبه منهم، فقال له أبو الأسود: إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطةً فوقه على أعلاه، وإن ضممتُ فمي فانقط نقطةً بين يَدَيْ الحرف، وإن كسرتُ فاجعل نقطةً من تحت الحرف، وإن مكَّنتُ الكلمة بالتنوين فاجعل أمارةَ ذلك نقطتين، ففعل ذلك))(3)، وكان نقط الحركات بصبغ أحمر يخالف صبغ رسم الحروف.

وإذا كان أبو الأسود الدؤلي قد تفطّن مبكراً لضرورة وضع هذه العلامات على الكلمات فإن ذلك يُعدّ إنجازاً عظيماً في عصره، ثم تطور رسم هذه العلامات حتى أصبح الشكل الذي نراه اليوم، وقد حاولنا أن نقف على دراسة مختصة في "التنوين" كونها ظاهرة تستحق أن تفرد بالدراسة، فلم أجد إلا بعض الأسطر متناثرةً هنا وهناك، فتوكلت على الله . تعالى . لأخصه بدراسة لم أَدَّخرْ جهداً في جمعها من بطون الكتب التي استطعت أن أصلَ إليها، وفي الإلمام بآراء العلماء والموازنة بينها، وقد اقتضت خطة هذا البحث أن أُقسمه على مقدمة ومبحثين:

المبحث الأول: اشتمل على التعريف بالتنوين، وصوته ومخرجه، وفائدته، وحذفه.

المبحث الثاني: اشتمل على أنواع التنوين.

ثم ختمت البحث بعدة نتائج توصل إليها البحث.

وهذا عملُ العبدِ المقلّ فلا أدعي لعملي هذا الكمالَ، أو السلامةَ من الخطأ والزللِ، ولكن حسبي أنني بحثتُ، وجمعتُ، وقارنتُ، ووازنتُ، واستنتجتُ، والله من وراء القصد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

المبحث الأول

التعريف بالتنوين

. التعريف بالتنوين في اللغة:

أن تنوّن الاسم إذا أجريته، تقول: نوّنتُ الاسم تنويناً[4]، والمراد بالإجراء الصرف[5]، وقيل: ((التنوين يطلق لغةً على إدخال النون))[6].

. والتنوين في الاصطلاح:

نونٌ ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة[7] لغيرِ توكيدٍ[8]، تفصله عما بعده[9] ولكن السهيلي رأى عدم الدقة في هذه العبارة فقال: ((وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال: التنوين إلحاق الاسم نوناً ساكنةً، لأن التنوين مصدر نوّنتُ الحرف، أي: ألحقته نوناً، كما أن التنعيل مصدر نَعَّلْتُ الرّجل: إذا جعلتُ لها نَعْلاً، وليس التنعيل هو النَّعْل، وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها، وهذا يطرد في الحروف، تقول: سيَّنْتُ الكلمة، أي: ألحقت بها سيناً، وكوَّفتُها، أي: ألحقت بها كافاً))[10].

وعلى أية حال التنوين . كما عرفنا . نون ساكنة تلحق آخر الاسم المعرب، ولكن المقصود بقولنا: نون ساكنة: نون ساكنة في النطق فقط، أما كتابةً فهي عبارة عن ضمتين، أو كسرتين، أو فتحتين آخر الاسم المعرب، يقول المرادي: ((تلحق الآخر لفظاً وتسقط خطّاً))[11]، ((استغناءً عنها بتكرار الحركة))[12].

صوت التنوين ومخرجه

سبق أن عرفنا أن التنوينَ عبارةٌ عن نونٍ ساكنةٍ آخر الاسم لفظاً لا خطَّاً، وعلى هذا الأساس يكون التنوين حرفاً ذا مخرج، يقول السيوطي: ((وهو نونٌ

ساكنةٌ، وجماعةٌ من الجهّال بالعربية لا يعدونه حرف معنى ولا مبنى، لأنهم لا يجدون له صورةً في الخطِّ، وإنما سُمِّي تنويناً لأنه حادثٌ بفعل المتكلم، والتفعيل من أبنيته الأحداث))[13]، ومما يدل على كونه حرفاً قول الزمخشري: ((والتنوين ساكنٌ أبداً إلا أن يلاقي ساكناً آخرَ فيُكسرَ أو يُضمَّ كقوله تعالى: {وَعَذَابٍ أُرْكُضْ} من سورة ص. الآية (41 . 42) وقد قُرئ بالضم))[14]، ولم نعهد التقاء الساكنين إلا في الحروف فنضطر إلى كسر الأول هروباً من التقاء الساكنين.

ونريد الآن معرفة صوت النون ومخرجه، قال ابن جني: ((النونُ حرفٌ مجهورٌ أغنّ))[15]، أما عند المحدثين فالنون من الأصوات الأنفية، مجهور لثوي أسناني أنفي، وهنا يرتفع ذلق اللسان وطرفه معاً ليلتصقا بالأسنان العلوية واللثة [جدار ما وراء الأسنان] بحيث يمنع خروج الهواء من الفم في مقابل ذلك ينخفض الطبق ليفتح مجرى الهواء عبر تجويف الأنف وبتذبذب الحبلان الصوتيان[16].

ولا شك أن المؤلفين القدماء قد أحسوا بالعلاقة الصوتية بين اللام والراء والنون لتقارب أصواتها، فمجموعها تحت اسم [الأصوات الذلقية]، وكذلك المحدثون من علماء الأصوات اللغوية، وأنها من أوضح الأصوات الساكنة في السمع، ولهذا أشبهت من هذه الناحية أصوات اللين، فهي جميعاً ليست شديدة، أي: لا يُسمع معها انفجار، وليست رخوة، فلا يكاد يسمع لها ذلك الحفيف الذي تتميز به الأصوات الرخوة، ولذلك أعدّها القدماء من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة[17].

ونريد هنا أن نوضّح معنى الغُنَّة التي أشار إليها ابن جني وغيره باختصار، قال المرادي: ((الغُنّة: صوت يخرج من الخيشوم تابعٌ لكل نون ساكنة وميم ساكنة...والخيشوم هو حَرْفُ الأنف المنحدر إلى داخل الفم))[18].

فائدة التنوين

التنوين فائدته ((أنه علامةٌ للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون))[19]، وقيل: للتفريق بين المنفصل والمتصل، فلا يدخل في الاسم إلا علامةً لانفصاله مما بعده [20]، ولعل العكبري كان أفضل من أجمل الآراء المختلفة لفائدة التنوين حين قال: ((العلة في زيادة تنوين الصرف على الاسم أنه أُريد بذلك بيان خفة الاسم وثقل الفعل، وقال الفراء: المراد به الفرق بين المنصرف وغير المنصرف، وقال آخرون: المراد به الفرق بين الاسم والفعل، وقال قوم: المراد به الفرق بين المفرد والمضاف))[21]، ثم عرّج على رأي الفراء بقوله: ((وقول الفراء إنْ حُمِل على معنى صحيحٌ، فمراده ما ذكرنا، ولكن العبارة ركيكة، وإنْ حُمِل على ظاهر اللفظ كان تعليل الشيء بنفسه؛ لأنه يصير إلى قولك: التنوين يفرق بين ما يُنوّن وما لا يُنوّن، وذا تعليلُ الشيء بنفسه))، ورأى بالقول الأول وهو أنَّ المراد بالتنوين بيانُ خفّة الاسم وثقل الفعل مدلِّلاً على ذلك بأن خفّة الاسم تتمثل في دلالته على مسمى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه كلفظة (رجل) فإن معناها ومسماها: الذكر من بني آدم، ولا يقترن بذلك زمان ولا غيره، بينما يظهر ثقل الفعل في كثرة مدلولاته ولوازمه، فمدلولاته: الحدث والزمان، ولوازمه: الفاعل والمفعول والتصرّف وغير ذلك، وأبطل قول من قال: للفرق بين الاسم والفعل، بقوله: لا يصح لأوجه منها: أن الاسم الذي لا ينصرف لا تنوين فيه وهو مباين للفعل، كما أبطل قول من قال: للفرق بين المفرد والمضاف بقوله: قولٌ باطل أيضاً من جهة أن المفرد مطلقٌ يصح السكوت عليه، والمضاف مخصوص محتاج إلى ما بعده، وأن الاسم الذي لا ينصرف قد يضاف، وإضافته غير لازمة، فيكون مفرداً مع أنه لا يُنوَّن، فلو كان المفرد لا يُفصل بينه وبين المضاف إلا بالتنوين لزم ألا يكون المفرد إلا منصرفاً.

وإذا كان التنوينُ علامةً للاسم المنصرف وهو أولى من غيره لخفّته في النطق به، فإنَّ ابن الأنباري يقول: ((لأن أولى ما يزاد حروفُ المدِّ واللينِ، وهي الألف والياء والواو، إلا أنهم عدلوا عن زيادتها، ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامةً للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها، وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال، وكان التنوين أولى من غيره لأنه خفيف يضارع حروف العلة، ألا ترى أنه غُنَّةٌ في الخيشوم، وأنه معتمدٌ له في الحلق فأشبه الألف، إذ كان حرفاً هوائياً))[22].

ولا يبتعد أبو القاسم السهيلي كثيراً عن هذا القول حين قال: ((فإن قيل: ما الحكمة في اختيار "النون" الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟ فالجواب: أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروفُ المدِّ واللينِ وأبعاضها . وهي الحركات . متى قُدِّر عليها فهي أخفُ من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبهَ الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعدُ منها، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال إلا غير الحركات وغير حروف المدِّ واللينِ؛ لأنَّ حروفَ المدِّ واللينِ هي أنفسُ الحركات إلا أنها مُدَّتْ وطُوِّل بها الصوت ... فإذا لم يمكن الحركة ولا ما هي بعضها من الحروف فأشبهُ الحروفِ بحروفِ المدِّ واللينِ النونُ الساكنةُ لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة ، فاختيرت علامةً لتمكُّن الاسم، وتنبيهاً على انفصاله؛ ولهذا لا نجد فعلاً منوَّناً أبداً، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده))[23] .

والجدير بالذكر في هذا المقام قول السهيلي: ((وليس دخول التنوين في الأسماء علامةً للتمكن كما ظنه قومٌ، فإن العرب لا تريد أن تُشعرَ المخاطبَ بتمكن اسم، ولا أيضاً التمكن معنى تحتاج إلى بيانه، وإعلام المخاطب به، ولا أيضاً قِرْطَعْبَة [يقال: ما له قرطعبة، أي: ما له شيء]، ودُرْدَاقِس [طرف العظم

النائي فوق القفا] وهي كلها منصرفة بأكثر تمكُّناً في الكلام، وهم له أكثر استعمالاً))[24].

حذف التنوين

هناك عدة مواضع يجب فيها حذف التنوين، ولعل السيوطي كان أفضل من أجملها في سبعة مواضع فقال:

أحدها: لدخول (أل).

والثاني: للإضافة.

والثالث: لمانع الصرف [وعللُ المنعِ من الصرفِ مبسوطةٌ في جُلِّ كتب النحو].

والرابع: للوقف من غير النصب عند غير ربيعة.

والخامس: لكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به من (ابن) أو (ابنة) مضافاً إلى علم.

والسادس: لدخول (لا).

والسابع: للنداء[25].

تلك هي أسباب حذف التنوين في اللفظ والخط معاً، ولكن يحذف التنوين في اللفظ فقط عند الوقف؛ ((لأن التنوينَ تابعٌ للإعراب ألا ترى أنه يدخل في المرفوع والمنصوب والمجرور، فلما كان تابعاً له والإعراب لا يوقف عليه وجب أن يسقط في اللفظ إذْ كان تبعه من جهة اللفظ، ألا ترى أن التنوين لا يوجد إلا بعد حركة، فإذا وجب إسقاط حركة ما قبله تبعه في السقوط ، ووجهٌ آخرُ قد ذكرناه وهو أي: التنوين قد بيَّنَّا أنه زيادةٌ على الكلمة ، وحكمُ الزائدِ أنقصُ من حكم الأصلي فأسقطوه في الوقفِ ليدلوا بذلك على نقصه))[26].

وللقاسم بن محمد الضرير تخريجاتٌ للنطق بالحرف المنوّن عند الوقف حيث قال: ((فإن كان مرفوعاً قبل آخره ساكنٌ وهوحرف مدٍّ كـ(زيد) ففي الوقف أربعةُ أوجهٍ:

السكون، وهو أجود؛ لأن العرب إنما تبتدئ بالمتحرك وتقف على الساكن، ويليه الإشمام، وهو أن تضم شفتيك ولا تتبعه صوتاً، وبعده الرّومُ، وهو صُوَيتٌ يُسمع، والرابع: أنْ تبدل من التنوين ياءً، وأما النصب فعلى الألف لا غير، وإنما ضَعُفَ أنْ تبدلَ من التنوين واواً في الرفع، وياءً في الجرِّ وأُبدل في النصبِ ألفاً؛ لخفَّة الألف، ولأنه ليس في كلامهم اسمٌ آخره واوٌ قبلها ضمة، ولم يبدلوا الجرَّ ياءً لئلا يلتبس المفرد بالمضاف إلى نفسه إذا قلت: زيديّ))[27]، ((كان البدل من التنوين ألفاً يجتمع فيه أمران: أحدهما: بيان الإعراب فيما قبله، والآخر: أن تكون هذه العلامة بها حال ثبت في الوصل والوقف حتى لا يسقط حكمها في الوقف بحال))[28].

وبذا يمكننا القول: إن الصرفَ عبارةٌ عن التلفُّظ بالتنوين وحده، أما الجرُّ بالكسرة فتابعٌ له، وسقوطه بتبعيته للتنوين لتعاضدهما في الاختصاص حيث لا صوت في آخر حرف من الاسم إلا للتنوين، وأما بقية التخريجات التي ذكرها الضرير قبل قليل فإنما أتى بها على سبيل تمام الفائدة؛ ولذا عندما عرض للوجه الأول وهو السكون عقَّبَ بقوله: ((وهو أجودُ)).

المبحث الثاني

أنواع التنوين

للتنوين أنواع عديدة، وسنحاول إجمالها في هذا المبحث، ولكن ما يجب أن نقف عنده ونبحثه هو قول بعضهم: ((إن التنوين على جهة الإطلاق علامة

للاسم)) فهو قول غير دقيق، بل لا نبالغ إذا قلنا: قول غير صحيح، إلا أن يُراد تنوين التمكين من باب إطلاق العام على الخاص، وهذا معنى بلاغي قد لا يتنبّه له كثيرون، وسندرك صحة قولنا عند تعداد أنواع التنوين وهي:

1 . تنوين التمكين:

وهو اللاحق للأسماء المعربة كـ(زيدٍ)، و(رَجُل)[29]، إعلاماً ببقائه على أصله وأنه لم يشبه الحرف فيُبنى، ولا الفعل فيُمنع الصرفَ، ويُسمى تنوين الأمكنة أيضاً، وتنوين الصرف[30]، وتنوين الشَّرف[31]، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء، فلذلك كان خصيصاً بها[32]، وهو أكثر التنوينات استعمالاً وأشهرها، وأسرعها إلى الذهن عند الإطلاق، فإذا أُريد غيره قُيِّد بأن يقال: تنوين التنكير مثلاً، أو تنوين العوض[33].

2 . تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها[34]، قال سيبويه: ((ويُنوَّن إذا كان نكرةً، ألا ترى أنهم قالوا: هذا عمرويهِ وعمرويهٍ آخرَ))[35]، ويطرد فيما آخره "ويه" [36]، ولعل سائل يسأل عن قولنا: رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ . ونحن نعلم أن "رُبَّ" لا تدخل إلا على النكرات . فهل هو تنوين تنكير؟ فأجاب الشُّمُنِّي بقوله: ((وأما التنوين في نحو: رُبَّ أحمدٍ وإبراهيمٍ، فليس للتنكير بل هو للتمكين؛ لأن الاسمَ معربٌ وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكين والتنكير معاً فـ(رُبَّ) حرفٌ يفيد فائدتين كالألف والواو في: مسلمان، ومسلمون، فتقول: التنوين في "رجل" يفيد التنكير أيضاً، فإذا سميت بالاسم فمحِّض للتمكين))[37]، وهذا لعمري رأي غريب، ويكتنفه الغموض مما جعل الباحث لا يطمئن إليه، فكيف لعلامة تدل على التمكين وفي الوقت نفسه تدل على التنكير، وعلى الباحث المحقق ألا يسلمَ لكل ما يقرأه بالصواب حتى ينفذ إلى

روح المعنى ودلالته، ثم ينفي أو يؤكد ما قرأه، وانظر إلى قولنا: جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخرَ، ثم انظر إلى قولنا: رُبَّ سيبويهٍ، ثم ارجع البصر كرتين أو أكثر في "سيبويه" الثانية في المثال الأول، و"سيبويه" الواردة في المثال الثاني فلن تجدَ فرقاً بينهما، فهما علمان نكرتان، ولن تجدَ تخريجاً مقنعاً لهذا التنوين إلا أن تقول: هذا تنوين التنكير، فما دمنا سلمنا بلفظ التنكير في المثال الأول فإن "رُبَّ" . كما رآها النحاة . حرفُ جرٍّ شبيهٍ بالزائد ((لا تعمل إلا في نكرة))[38]، إذاً "سيبويه" الواقع بعدها نكرةٌ، وزِدْ على ذلك أنه من الأعلام المبنية أصلاً على الكسر، وعلى هذا فإن قولنا: إنه تنوينُ التنكيرِ أولى من قول الشُّمُنِّي: هو للتمكينِ والتنكيرِ معاً، واللهُ أعلم.

وقالوا: إنه يقع في باب اسم الفعل أيضاً بالسماع كـ(صَهٍ)، و(مَهٍ)، و(إيهٍ)[39]، وهذه الكلمات المبنية وأشباهها تكون منوّنةً حيناً، وغيرَ منوّنةٍ حيناً آخرَ، كأنْ تسمعَ شخصاً يتحدّثُ في أمرٍ معينٍ لا يرضيكَ فتقول له: صَهْ، بسكون الهاء، فكأنّك تقول له: اسكت عن الكلام في هذا الأمر الخاص، ولك أنْ تتكلمَ في أمرٍ آخرَ إنْ شئتَ، أما إذا قلت له: صَهٍ، بالتنوين والكسر، فمُرادك: اترك الكلام مطلقاً في جميع الموضوعات لا في موضوعٍ معيّنٍ، ومثلها (إيهِ) بالكسر من غير تنوين، مقصودُك: زدني من الحديثِ المعيّنِ الذي تتكلم فيه الآن، أما (إيهٍ) بالتنوين والكسر فمُرادُك: زدني من حديثٍ أي حديثٍ، سواءً أكان ما نحن فيه أم غيره؛ ولذا يسمُّون هذا التنوين تنوين التنكير، لأنه يدل في الكلمة المبنية على الشيوع وعدم التعيين، وعلى أنها نكرةٌ، وحذفه يدل على أنها معرفةٌ[40].

3 . تنوين المقابلة:

يرى النحاة أن النون في جمع المذكر السالم قد حلت محل التنوين في المفرد، فما دمتَ قد عوَّضتَ التنوين بالنون في جمع المذكر السالم، فإنه من

الإنصاف في جمع المؤنث السالم أن تُزاد تنويناً ليكونَ مقابلاً للنون في جمع المذكر السالم، وأسموه: تنوين المقابلة.

وبذا تنوين المقابلة هو اللاحق لجمع المؤنث السالم نحو: مسلماتٍ[41]، جُعِلَ في مقابلة النون في "مسلمِين"، وقيل: هو عِوَضٌ عن الفتحة نصباً، ولو كان كذلك لم يوجد في الرفعِ والجرِّ، ثم الفتحة قد عُوِّضَ عنها الكسرة[42].

وقيل: هو تنوين التمكين، ويرده ثبوته مع التسمية به كـ(عرفات) كما تبقى نون (مسلمِين) مسمّى به، وتنوين التمكين لا يجامع العلتين، ولهذا لو سُمِّي بـ(مسلمة)، أو(عرفة) زال تنوينها، وزعم الزمخشري أن (عرفات) مصروفٌ؛ لأن تاءه ليست للتأنيث، وإنما هي والألف للجمع، قال: ولا يصح أن يُقدَّرَ فيه تاء غيرها؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك، كما لا تُقدّر التاء في "بنت" مع أن التاء المذكورة مبدلة من الواو، ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك، وقال ابن مالك: اعتبار تاء نحو: "عرفات" في منع الصرف أولى من اعتبار تاء نحو: "عرفة" ، و"مُسْلِمَة"؛ لأنها لتأنيثٍ معه جمعيَّةٌ، ولأنها علامةٌ لا تتغير في وصلٍ ولا وقفٍ[43].

ولا يرى الباحث أن كل هذه التعليلات زيادة من فكر النحاة، وأراني أستشهد بقول ابن مضاء القرطبي: ((كذا نطقت به العرب))[44] وكفى، ويرى الباحث أن يُضم تنوين المقابلة إلى تنوين التمكين تسهيلاً على المتعلم وعدم الخوض به في تلك الآراء المتشعبة بلا طائل يفيد.

4 . تنوين العوض:

قد تواجه الكلمة داعياً يكون علةً لحذف الكلمة، أو حذف الكلمة كلها، أو حذف الجملة بأسرها، ولا دليلَ على هذا الحذف إلا بالتنوين، قال ابن هشام:

((تنوين العوض: وهو اللاحق عِوَضَاً من حرف أصلي، أو زائد، أو مضاف إليه: مفرداً، أو جملةً))[45]، وإليك كل نوع من هذه الأنواع:

أ . تنوين العوض من حرف أصلي مثل: جوارٍ، وغواشٍ، فإنه عِوَضٌ من الياء، والأصل: جواري، وغواشي، وذلك بشرط ألا تكونَ الكلمة مضافةً أو معرَّفةً بـ(أل)، وإلا ثبتت الياء، فتقول: الجواري، وجواري زيدٍ، وألا يكونا في حالة نصب، وإلا ثبتت الياء هنا أيضاً، فتقول: رأيتُ جواريَ.

وأما تنوين العوض من حرف زائد فقد قال به ابن مالك نقلاً عن ابن هشام[46]، والدماميني[47]، حيث قالا: ((كـ"جَنَدِل"، فإن تنوينه عِوَضٌ من ألف "جنادل"، قاله ابن مالك، والذي يظهرُ خلافُهُ، وأنه تنوينُ الصرف، ولهذا يُجرُّ بالكسرة، وليس ذهاب الألف التي هي علم الجمعيَّة كذهاب الياء من نحو: جوارٍ، وغواشٍ)).

ب ـ تنوين العوض من مضاف إليه مفرد:

وهو اللاحق لـ(كل)، و(بعض)، وهي من الألفاظ الملازمة للإضافة، فأينما رأيتهما منونتين فاعلم أن هناك مضافاً إليه محذوفاً معوضاً منه بالتنوين، وذلك نحو قوله تعالى: {كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ} من سورة البقرة. الآية (116)، أو كلٌّ قائمٌ، أي: كلُّ إنسانٍ قائمٌ، فحذف "إنسان"، وأتى بالتنوين عِوَضَاً عنه[48].

وقيل: تنوين (كل)، و(بعض) هو تنوين التمكين[49]، ولا يرى الباحث بهذا؛ لأن الاسم (محمد) مثلاً لا يحتاج إلى اسمٍ آخرَ يبين المراد منه، بينما نجد هاتين اللفظتين لا تنفك عن اسمٍ آخرَ يضاف لهما يبينهما إن لم يكن لفظا ومعنى فمعنى، ولولا الإطالة لذكرنا فروقاً كثيرةً بين الأسلوبين، وعلى من أراد الاستزادةَ قراءةُ درسِ الإضافةِ في جُلِّ كتبِ النحو.

ج ـ تنوين العوض من مضاف إليه جملة:

وهو اللاحق لـ(إذْ) عِوَضاً عن جملةٍ تكون بعدها[50]، ويكثر أن يكونَ الاسمُ المضافُ كلمةً من هذه الكلمات (بعد ـ حين ـ قبل ـ يوم ـ ساعة)[51]، وذلك كقوله تعالى: {وَأَنْتُمْ حِينَئِذٍ تَنْظُرُونَ} من سورة الواقعة. الآية (84)، أي: حين إذْ بلغت الروح الحلقوم، فحذف: بلغت الروح الحلقوم، وأتى بالتنوين عوضاً عنه، وقوله تعالى: {وَانْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ} من سورة الحاقة. الآية (16)، والأصل: فهي يومَ إذْ انشقت واهيةٌ، ثم حُذفت الجملة المضاف إليه للعِلْمِ، وجيء بالتنوين عِوَضَاً عنها، وكُسرت الذالُ للساكنين، وقال الأخفشُ: التنوين تنوبين التمكين، والكسرة إعراب المضاف إليه[52]، ولا يرى الباحث بهذا، لأن لفظة (إذْ) تلتزم البناء على السكون إذا ذُكرَ المضاف إليه كما مثّلنا، فلمَ لم تلتزم البناء بعد حذف المضاف إليه شأنها شأن غيرها من المبنيات؟ لن تجد جواباً مقنعاً إلا أن تقولَ: إنه تنوين العوض. واللهُ أعلمُ.

5 ـ تنوين الترنُّم:

وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف، والواو، والياء في إنشاد بني تميم، قال سيبويهِ: ((وأما ناسٌ كثيرٌ من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدّة النونَ فيما يُنوَّن، وما لم يُنوَّن، لمّا لم يريدوا الترنُّم أبدلوا مكان المدَّة نوناً ولفظوا بتمام البناء))[53]، وقال ابن هشام توضيحاً لقول سيبويه: ((والذي صرّح به سيبويه وغيره من المحققين أنه جيء به لقطع الترنّم، وأن الترنّم هو التغنّي يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمدِّ الصوت فيها، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها))[54]، وكانوا يستلذُّون الغُنَّةَ في كلامهم[55]، وأنكر هذا النوع أبو حيان بقوله: ((وظاهر قول سيبويه في الذي يسمونه تنوين الترنم أنه ليس بتنوين، إنما هو نون بدل من المدّة لا تنوين))[56]، واستدلوا على هذا النوع من التنوين بقول جرير:

أَقِلِّي اللوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ # وَقُولِي إنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ[57]

والشواهد على دخول هذا النوع من التنوين على الفعل كثيرة ولكن سنكتفي بهذا البيت عن ذكر غيره من باب دلالة البعض على الكل، ولكن ما يجدر بنا معرفته هنا أن كلمة (أصاب) فعلٌ، وهذا يرجع بنا إلى العبارة التي ذكرناها في أول فقرة تحت عنوان (أنواع التنوين) وهو قول بعضهم: "إن التوين على جهة الإطلاق علامةٌ للاسم" ققول غير صحيح، ولعلنا استشهدنا ببيت واحد من دخوله على الفعل، ولكن على سبيل الذكر لا الحصر؛ ولذا قال الشيخ يس: ((أما التنوين اللاحق لروي البيت وهو الحرف الذي تُعزى له القصيدة والأعاريض المقفاة والمصرّعة فتسميته تنويناً مجازٌ لا حقيقةٌ لعدم اختصاصه بالاسم))[58].

6 . التنوين الغالي :

وهو اللاحق للرويّ المقيد[59]، والمقصود بالرويّ المطلق: المتحرك، والرويّ المقيد: الساكن[60]، والتنوين الغالي أنكره الزجاج، والأخفش، وقالا: إن القافية المقيدة لا يلحقها حرفُ الإطلاق فكذلك لا يلحقها التنوين؛ لأنه ينكسر بذلك))[61]، والذي قال به الأخفش مستشهداً بقول العجاج:

وَقَاتِمُ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرِقْنْ[62]

والغرض من هذا التنوين عند عبد القاهر الجرجاني ((الدلالة على الوقف لأجل أن الشعر مسكن الآخر، فإذا قلت: "خاوي المخترق" لم يُعلمْ أواصلٌ أنت أم واقفٌ، وإذا أُلحقت هذه الزيادة انفصل الوقف من الوصل، وليس هذا بخارجٍ من القياس لأجل أنهم كما فصلوا بين الوقف والوصل في الكلام بالحذف نحو أن تقول: جاءني زيدٌ، فتحذف الحركة والتنوين، كذلك يجوز أن يُفصلَ من الحالين في الشعر المقيد بالزيادة لأجل أن الساكن لا يُقدرُ على إسكانه))[63]، ويُسمى الغالي لأنه جاوز الحدَّ[64]، فقد جاوز حدَّ الوزن، والغلو مجاوزةُ الحدِّ[65].

قال أبو حيان: ((والمشهور أنه قسمٌ برأسه مغايرٌ لتنوين الترنُّم ، وذهب بعضهم إلى أنه ضربٌ من تنوين الترنُّم))[66]، ولعله كان يقصد بـ (بعضهم): ابن يعيش حين قال: ((والصواب أنه ضربٌ منه، ويجمعهما الترنُّم، إذْ الأول إنما يلحق القوافي المطلقة معاقباً لحروف الإطلاق، والثاني وهو الغالي إنما يلحق القوافي المقيدة))[67].

7 . تنوين الضرورة:

زاد بعضهم قسماً سابعاً، وهو تنوين الاضطرار[68]، أو تنوين الضرورة[69]، وهذا يعني أن الشاعرَ قد اضطر إليه جبراً لوزن البيت حتى لا ينكسر وزنه، ومنه قول الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ # فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلَاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي[70]

فقد جرَّ "عنيزة" بالتنوين على الإضافة، وكان حقُّه ألا يُنوَّنَ لكونه ممنوعاً من الصرف، ولكن ضرورة الشعر أوجبت على الشاعر أن يجرَّه أولاً ويُنوِّنه ثانياً.

ومنه قول الشاعر أيضاً:

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا # وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ[71]

وهذا البيت للأحوص من قصيدة نظمها في سلمى أخت امرأته وكانت جميلة، وكان هو أيضاً جميلاً، وكان يحبُّها حبَّاً شديداً، فتزوجت من رجلٍ قبيح المنظر يقال له: مطر[72]، فقد نوَّن "مطر" الأولى وهي اسمُ علم على شخص، وكان حقُّه البناء على الضم، إلا أن ضرورة الشعر أوجبت هنا أيضاً على الشاعر أن ينوِّنَ ما حقُّه البناء.

وتعليقاً على هذين البيتين قال ابن هشام: ((وبقوله أقول في الثاني دون الأول؛ لأن الأول تنوين التمكين، لأن الضرورة أباحت الصرف، وأما الثاني فليس

تنوين تمكين؛ لأن الاسم مبني على الضم))[73]، ويرى الباحث أن الضرورة الشعرية هي من أوجبت هذا النوع من التنوين على الشاعر، ولا يُعبأُ بأصل الحركة في الكلمة قبل دخوله عليها، فإذاً الأولى أن يقال تنوين الضرورة وكفى، فهناك ضرائر أشد خرقاً لقواعد النحاة فرضتها الضرورة على الشاعر وليس هنا الحديث عنها، وهذان البيتان جاءا على غرار تلك الضرائر، واللهُ أعلمُ.

8 . التنوين الشَّاذ :

يرى الباحث أن هذا النوع من التنوين غريبٌ، حيث إنني قرأتُ عنه في المصادر والمراجع التي وقعتُ عليها فلم أجد له شاهداً من آيةٍ كريمة ولو شاذّةً، أو بيتِ شعرٍ، وكل ما ذكروه عنه لفظة (هؤلاء) منوَّنةً في لغة بعض الأعراب، قالوا: التنوينُ الشاذُّ كقول بعضهم (هُؤلاءٍ قَوْمُكَ) [ولاحِظْ أنه قد ضمَّ هاء "هؤلاء"، ثم جرَّها مع التنوين] حكاه أبو زيد، وفائدته مجرد تكثير اللفظ[74]، وأما ابن مالك فقد قال: الجيد أن يقال: إنه نونٌ زيدتْ في آخر "هؤلاء" وليس بتنوين[75].

وعلى أية حال فإن تنوين "هؤلاء" ليس عربياً فصيحاً مشهوراً حتى نعتدَّ به ونقيسَ عليه، ولكنه سيظل خاصّاً بلغة من قال به؛ ولذا أخرجه المرادي عن أقسام التنوين بقوله: ((وأما التنوين في (هؤلاء) في الإشارة فهو خارجٌ عن أقسام التنوين))[76].

9 . تنوين الحكاية :

عزا بعض النحاة هذا النوع إلى ابن الخبَّاز[77]، ومثَّلوا له بقولهم: مثل أن تُسمي رجلاً بـ(عاقلةٍ لبيبةٍ) فإنك تحكي اللفظ المُسمَّى به، ثم قالوا: وهذا اعتراف بأنه تنوينُ الصرفِ؛ لأن الذي كان قبل التسمية حُكي بعدها.

وقد ذكر الباحث هذا النوع من التنوين من باب استقصاء أنواع التنوين التي ذكرها العلماء، وإلا كان من الأَوْلَى أن يُذكر هذا النوع من التنوين تحت باب (الحكاية) التي ليس هذا مقامَ الحديثِ عنها، واللهُ أعلمُ.

نتائج البحث

(ظاهرة التنوين) من الظواهر اللغوية التي تستحق الدراسة والبحث، ولابد لكل بحث علمي من نتائج يصل إليها الباحث، فكما يقولون: إن الحقيقة بنت البحث، فإن الباحث قد توصَّلَ إلى عدّة نتائج يمكن أن نجمل أهمها في النقاط الآتية:

1. أول نص وصل إلينا اشتمل على علامة للتنوين يُعزى لأبي السود الدؤلي، وهو إنجاز عظيم في عصره.

2. التنوين حرف ذو مخرج شأنه شأن بقية الحروف الهجائية.

3. للتنوين فوائد لغوية عديدة منها: أنه علامة للأمكن، وللتفرقة بين المنفصل والمتصل.

4. أشبه الحروف بحروف المدّ واللين النون الساكنة التي يمثلها التنوين.

5. قد يُحذف التنوين لفظاً وخطّاً، ولكن لسبب من الأسباب التي ذكرناها، وقد يُحذف لفظاً فقط عند الوقف.

6. قول بعضهم: التنوين على جهة الإطلاق علامة للاسم قول غير صحيح إلا أن يُراد بقولهم هذا: تنوين التمكين.

7. كثيرٌ من تأويلات النحاة في تنوين المقابلة زيادة من فكر النحاة، ولا تركن إلى الحقائق العلمية، وفي تركها تسهيلٌ على المتعلم.

8 . ما عُرف بالتنوين الشاذّ خاص بمن قال به، ولا يمكن أن نقيس عليه.

9 . للتنوين أنواع: منها ما يخص الاسم، ومنها ما شمل الفعل أيضاً، ومنها ما كان الأَوْلَى بهم أن يجعلوه تحتَ أبوابٍ أخرى وليس تحتَ بابِ التنوين.

والله أعلم

الهوامش

(1) معاني النحو 20/1.
(2) الكتاب 13/1.
(3) نباه الرواة40/1.
(4) االلسان [نون].
(5) ينظر: النحو الوافي 33/1.
(6) حاشية الصبان 70/1.
(7) ينظر: إرتشاف الضرب 667/2 . شرح تسهيل الفوائد 374/1.
(8) ينظر: مغني اللبيب 642/1 . شرح ابن طولون 50/1.
(9) حدود النحو 60.
(10) نتائج الفكر في النحو 86.
(11) توضيح المقاصد والمسالك 29/1.
(12) حاشية يس 23/1.
(13) الأشباه والنظائر 132/2 . 133.
(14) المفصل 450، قرأ بكسر التنوين وصلاً أبوعمرو بن العلاء، وقنبل، وابن ذكوان، وقرأ عاصم، وحمزة بضم التنوين على الإتباع لحركة الثالث، ينظر: إتحاف فضلاء البشر 477.
(15) سر صناعة الإعراب 7/2.
(16) ينظر: علم الصوتيات 79.
(17) ينظر: الأصوات اللغوية 58.

(18) شرح تسهيل الفوائد 1094/2.

(19) الكتاب 22/1، والمراد بقول سيبويه: ((وتركه علامة لما يستثقلون)): ترك التنوين علامة لما مُنع من الصرف، ينظر: شرح كتاب سيبويه 51/2.

(20) ينظر: نتائج الفكر في النحو 87.

(21) مسائل خلافية في النحو 83.

(22) أسرار العربية 35 ـ 36.

(23) نتائج الفكر في النحو 87 ـ 88، وينظر: العلل في النحو 37.

(24) أمالي السُّهيلي 25.

(25) الأشباه والنظائر 133/2 ـ 134، وينظر: تدريب الطلاب 288.

(26) العلل في النحو 38.

(27) شرح اللمع في النحو 15 ـ 16.

(28) العلل في النحو 39.

(29) ينظر: شرح ابن عقيل 17/1.

(30) ينظر: مغني اللبيب 642/1.

(31) ينظر: حاشية ابن حمدون 32/1.

(32) ينظر: شرح المفصّل 88/1.

(33) ينظر: الأشباه والنظائر 133/2 ـ حاشية ابن حمدون 32/1 ـ النحو الوافي هامش 33/1.

(34) ارتشاف الضرب 667/2.

(35) الكتاب 199/2.

(36) شرح تسهيل الفوائد 375/1.

(37) حاشية الشُّمُنِّي 97/2.

(38) مسائل خلافية في النحو 110.

(39) مغني اللبيب 642/1.

(40) ينظر: النحو الوافي 35/1 ـ 36.

(41) ينظر: شرح جمل الزجاجي 261/1 . شرح ابن عقيل 17/1.
(42) شرح الدماميني 248/2.
(43) ينظر: مغني اللبيب 643/1 . شرح الدماميني 248/2.
(44) الرد على النحاة 127.
(45) مغني اللبيب 643/1.
(46) نفسه 643/1.
(47) شرح الدماميني 249/2.
(48) شرح ابن عقيل 17/1.
(49) ينظر ارتشاف الضرب 668/2 . شرح تسهيل الفوائد 376/1.
(50) ينظر: شرح ابن عقيل 17/1.
(51) الأدوات النحوية 64.
(52) ينظر: مغني اللبيب 644/1 . شرح الدماميني 249/2.
(53) الكتاب 207/4.
(54) مغني اللبيب 644/1.
(55) ينظر: شرح المفصّل 175/5.
(56) ارتشاف الضرب 671/2.
(57) ديوان جرير 53، وفيه: (العتابا)، و(أصابا) . الكتاب 205/4 . شرح الأشموني 14/1.
(58) حاشية يس 28/1.
(59) ينظر: المفصّل 449 . توضيح المقاصد والمسالك 31/1.
(60) شرح تسهيل الفوائد 378/1.
(61) ينظر: ارتشاف الضرب 671/2 . الجنى الداني 147 . 148.
(62) ينظر: المفصّل 449 . شرح ابن عقيل 20/1 . شرح تسهيل الفوائد 379/1 . شرح الأشموني 15/1 . الدرر اللوامع 94/2.
(63) المقتصد 76/1.

(64) شرح تسهيل الفوائد 378/1.

(65) المقتصد 76/1.

(66) ارتشاف الضرب 671/2.

(67) شرح المفصّل 159/5.

(68) توضيح المقاصد والمسالك 33/1 . الجنى الداني 148.

(69) مغني اللبيب 646/1 . شرح الدماميني 250/2 .

(70) البيت لامرئ القيس في: ديوانه 27 . مغني اللبيب 646/1 . خزانة الأدب 345/9.

(71) البيت منسوب إلى الأحوص الأنصاري في: المقتضب 214/4 . البهجة المرضية 429 . خزانة الأدب 150/2 . وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب 2379/5 . شرح ابن عقيل 262/3 . شرح الدماميني 250/2.

(72) ينظر: حاشية الشّمني 98/2 . 99.

(73) مغني اللبيب 647/1.

(74) ينظر: مغني اللبيب 647/1 . شرح الدماميني 250/2 . الأشباه والنظائر 133/2.

(75) شرح التسهيل 234/1، وينظر رأي ابن مالك أيضاً في: الجنى الداني 148 . مغني اللبيب 647/1 . شرح الدماميني 250/2 . 251.

(76) الجنى الداني 148.

(77) ينظر: مغني اللبيب 648/1 . شرح الدماميني 251/2 . الأشباه والنظائر 133/2.

قائمة المصادر والمراجع

(1) القرآن الكريم برواية حفص بن سليمان عن عاصم بن أبي النجود الكوفي.

(2) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر . لشهاب الدين أحمد بن محمد الشهير بالبناء ت:1117هـ . وضع حواشيه الشيخ: أنس مهرة . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . 2001م.

(3) الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية . د/ أبو السعود حسنين الشاذلي . دار المعرفة الجامعية . الإسكندرية . ط الأولى . 1989م.

(4) ارتشاف الضرب من لسان العرب – لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي ت:745هـ – تحقيق: د / رجب عثمان محمد– د/ رمضان عبد التواب– مطبعة المني بالقاهرة – ط الأولى– 1998م .

(5) أسرار العربية لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ت:577هـ . عُني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار . مطبعة التّرقي . دمشق . 1957م.

(6) الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت:911هـ . راجعه وقدّم له: د/ فايز ترحيني . دار الكتاب العربي . بيروت . ط الثالثة . 1996م.

(7) الأصوات اللغوية . د/ إبراهيم أنيس . مطبعة محمد عبد الكريم حسّان . مصر . 1999م.

(8) أمالي السهيلي . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي ت:581هـ . تحقيق: محمد إبراهيم البنا . مطبعة السعادة . مصر . 2002م.

()9 أنباه الرواة على أنباه النحاة . لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي ت:624هـ . تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربي . مصر . ط الأولى . 1986م.

(10) البهجة المرضية . لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت:911هـ . تحقيق: محمد صالح بن أحمد الغرسي . مطبعة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة . ط الأولى . 2000م.

(11) تدريب الطلاب في قواعد الإعراب . للشيخ محمد علي بن حسين بن إبراهيم المكي ت:1367هـ . تحقيق: سليمان إبراهيم البلكيمي . دار الفضيلة . القاهرة . 2006م.

(12) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ت: 749هـ . تحقيق: أحمد محمد عزوز . المطبعة العصرية . صيدا . بيروت . 2011م.

(13) الجنى الداني في حروف المعاني . لبدر الدين الحسن بن قاسم المرادي ت:749هـ . تحقيق: د/ فخر الدين قباوة . أ/ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى 1992م.

(14) حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون على شرح الإمام أبي زيد سيدي عبد الرحمن المكودي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان . 2005م.

(15) حاشية الشُّمُنِّي على مغني اللبيب لابن هشام . دار البصائر . القاهرة . ط الأولى . 2009م.

(16) حاشية الصبان على شرح الأشموني – لعلي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني ت: 1206هـ – تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية.

(17) حاشية يس بن زين الدين الحمصي ت:1061هـ على شرح الفاكهي لقطر الندى . مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده . مصر . 1971م.

(18) حدود النحو . لشهاب الدين أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن علي الأُبَّذي ت:860هـ . تحقيق : د/ خالد فهمي . مكتبة الآداب . القاهرة . ط الأولى . 2007م.

(19) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب – لعبد القادر عمر البغدادي ت: 1093هـ– تحقيق: عبدالسلام محمد هارون – مطبعة المدني – ط الأولى – 1986م.

(20) ديوان امرئ القيس . اعتنى به وشرحه: عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة . بيروت . لبنان . ط الثانية . 2004م.

(21) ديوان جرير . اعتنى به وشرحه : حمدو طمّاس . دار المعارف للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان . ط الأولى . 2003م.

(22) الرد على النحاة . لأحمد بن عبدالرحمن المعروف بابن مضاء القرطبي ت: 592هـ . تحقيق: د/ محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام . ط الأولى . 1979م.

(23) سرّ صناعة الإعراب . لأبي الفتح عثمان بن جني ت:392هـ . تحقيق: أحمد فريد أحمد . المكتبة التوفيقية . مصر .

(24) شرح الأشموني لألفية ابن مالك – لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني ت : 929هـ – دار إحياء الكتب العربية.

(25) شرح التسهيل . لجمال الدين محمد عبد الله بن مالك ت:672هـ . تحقيق: محمد عبد القادر عطا . طارق فتحي السيد . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى . 2001م.

(26) شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . للحسن بن قاسم المرادي ت:749هـ تحقيق: أ/د ناصر حسين علي . دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع . دمشق . ط الأولى . 2008م.

(27) شرح جمل الزجاجي . لعلي بن محمد بن علي بن عصفور الأشبيلي ت:669هـ . تحقيق : د/ صاحب أبو جناح . بلا.

(28) شرح الدماميني على مغني اللبيب . لمحمد بن أبي بكر الدماميني ت:828هـ . صححه وعلق عليه : أحمد عزو عناية . مؤسسة التاريخ العربي للطباعة والنشر والتوزيع . بيروت . لبنان . ط الأولى . 2007م.

(29) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك . لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن علي بن طولون ت:953هـ . تحقيق: د/ عبد الحميد جاسم محمد الفيّاض الكبيسي . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى . 2002م.

(30) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ت:769هـ . مطابع المختار الإسلامي . القاهرة . ط العشرون . 1980م.

(31) شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت:368هـ . تحقيق: د/ رمضان عبد التواب . د/ محمود فهمي حجازي . د/ محمد هاشم عبد الدايم . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1986م.

(32) شرح اللمع في النحو . للقاسم بن محمد بن مباشر الضرير ت:469هـ . تحقيق: د/ رجب عثمان محمد . الشركة الدولية للطباعة . القاهرة . ط الأولى . 2000م.

(33) شرح المفصل . لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ت:643هـ . تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى . 2001م.

(34) العلل في النحو . لأبي الحسن محمد بن عبد الله الورّاق ت:381هـ . تحقيق: مها مازن المبارك . دار الفكر . دمشق . 2000م.

(35) "علم الصوتيات" دراسة مقارنة . محمد سعيد احديد . محمد محمد زريق . منشورات جامعة الزاوية . ط الأولى . 1991م.

(36) لسان العرب . لجمال الدين محمد بن مكرَّم بن علي بن منظور ت:711هـ . دار الحديث . القاهرة . 2006م.

(37) مسائل خلافية . لعبد الله بن الحسين بن عبد الله العُكْبَرِي ت:616هـ . تحقيق: أ.د/ عبد الفتّاح سليم . مكتبة الآداب . القاهرة . 2004م.

(38) معاني النحو . د/ فاضل صالح السامرائي . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع . الأردن . ط الثانية . 2003م.

(39) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري ت:761هـ . تحقيق: حسن حمد . د/ إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط الأولى . 1998م.

(40) المفصّل في صنعة الإعراب . لأبي القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري ت:538هـ . تحقيق: د/ خالد إسماعيل حسّان . مكتبة الآداب . القاهرة . ط الثانية . 2009م.

(41) المقتصد في شرح الإيضاح . لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني ت:471هـ . تحقيق: د/ كاظم بحر المرجان . دار الرشيد للنشر . 1982م.

(42) نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيلي ت:581هـ . تحقيق : د/ محمد إبراهيم البنا . منشورات جامة بنغازي . 1978م.

(43) النحو الوافي . عباس حسن . دار المعارف . القاهرة . ط الثانية عشرة.

(44) الكتاب . لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت:180هـ . تحقيق: عبد السلام محمد هارون . دار الجيل . بيروت . ط الأولى.